

Distr.: General
3 April 2018
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثلاثون
٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

كندا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-04969(A)



* 1 8 0 4 9 6 9 *

أولاً - مقدمة

- ١- تواصل الحكومات في جميع المناطق الكندية تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال وضع إطار قوي يتشكل من قوانين وبرامج وسياسات ومؤسسات.
- ٢- وقد أيدت كندا إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، وأعربت عن تقديرها العميق لمشاركة المجتمع الدولي البناءة في الجولتين الأوليين.

ثانياً - المنهجية والعمل

- ٣- تشارك في إعداد هذا التقرير الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم.
- ٤- ويقدم هذا التقرير أمثلة على التدابير التي اتخذتها الحكومات لمعالجة بعض المسائل التي أثرت أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني لكندا. ويوجز المرفق الأول التوصيات التي تلقتها كندا عام ٢٠١٣ والتي ينبغي قراءتها بالاقتران مع التقرير.
- ٥- وجرى التشاور مع أكثر من ٢٨٠ منظمة من منظمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني بشأن مشروع مخطط لهذا التقرير. وأطلعت كندا هذه المنظمات والمؤسسة الوطنية الكندية لحقوق الإنسان على مشروع التقرير. ويرد في المرفق الثاني ملخص لتعليقاتها.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- ٦- يمثل احترام الميثاق الكندي للحقوق والحريات (الميثاق) جانباً حاسماً من جوانب الحكم والتشريع في كندا. وفي عام ٢٠١٦، بدأت كندا باستخدام "بيانات الميثاق" لإثراء عملية مراجعة مشاريع القوانين المقترحة في البرلمان ضماناً لانساقها مع الميثاق.
- ٧- وانخرطت الحكومة في عملية مراجعة لاستراتيجية التقاضي بهدف إنهاء الطعون والمواقف غير المتسقة مع الميثاق أو الالتزامات الواردة فيه أو القيم الكندية. فعلى سبيل المثال، سحبت الحكومة طعنها في قضية كندا ضد إسحاق، وهو طعن في حكم قضائي أبطل مادة في القانون تجبر المنقبات على كشف وجوههن أثناء أداء قسم يمين المواطنة.
- ٨- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أعادت حكومة كندا العمل ببرنامج مجدد ومحدث وموسع للطعون القضائية يتيح توفير دعم مالي للتقاضي في قضايا تجريبية من أجل توضيح/تأكيد بعض الحقوق الرسمية الدستورية وشبه الدستورية الخاصة باللغة الرسمية وبحقوق الانسان في كندا.

ألف - حقوق الشعوب الأصلية

- ٩- تواجه الشعوب الأصلية في كندا العديد من الصعوبات، بينها معدلات أعلى من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع احتمال تردي ظروفهم السكنية، وتدني نتائج التعليم في مناطقهم، وارتفاع حدة التفاوتات الصحية، وانخفاض معدلات العمالة، وزيادة خطر الوقوع ضحية للجرائم، وتمثيلهم المفرط في نظام العدالة الجنائية مقارنة بغيرهم من السكان.

١٠- وتتصدى الحكومات لهذه القضايا من خلال سياسات وبرامج وإصلاحات تشريعية. كما تقر الحكومات، رغم ما أحرزته من تقدم، بوجود مواصلة معالجة الثغرات القائمة ووجوب أن تقوم هذه الجهود على احترام الشعوب الأصلية والاعتراف بحقوقها والتعاون والتشارك معها.

المصالحة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

١١- تلتزم حكومة كندا بتحقيق المصالحة من خلال علاقة متجددة بين الأمم، وبين الإنويت والتاج، وبين الحكومات، مع شعوب الأمم الأولى والإنويت والملونين في كندا على أساس الاعتراف بالحقوق كأساس لتسريع وتيسير تنفيذ الحقوق. وللشعوب الأصلية علاقة دستورية خاصة مع التاج. وتعترف المادة ٣٥ من قانون دستور كندا لعام ١٩٨٢ بهذه العلاقة، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والحقوق التعاقدية.

١٢- وكجزء من التزام الحكومة الاتحادية بإقامة علاقة ندية مع الشعوب الأصلية كأى علاقة بين أمتين، والتزامها بتنفيذ الدعوات إلى العمل التي أطلقتها اللجنة الكندية للحقيقة والمصالحة (لجنة الحقيقة والمصالحة)، أعلنت كندا دعمها الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

١٣- وتتخذ الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم مبادرات لضمان مشاركة الشعوب الأصلية بطريقة مجدية في صنع القرارات ووضع السياسات المتعلقة بحقوق ومصالح الشعوب الأصلية، ويستخدم العديد من هذه المبادرات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والدعوات إلى العمل التي أطلقتها لجنة الحقيقة والمصالحة إطاراً للعمل.

١٤- وأنشأت حكومة كندا آليات ثنائية دائمة مع الأمم الأولى وأمم الإنويت والملونين، وهي آليات توفر منتدى للتعاون في وضع السياسات بشأن الأولويات المشتركة ورصد التقدم المحرز في المستقبل.

١٥- ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٧، يعكف فريق عامل من الوزراء الاتحاديين على مراجعة القوانين والسياسات والممارسات التنفيذية الاتحادية المتعلقة بالشعوب الأصلية لضمان وفاء التاج بالتزاماته الدستورية فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والحقوق التعاقدية، وتقيده بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتقديم الدعم في تنفيذ الدعوات إلى العمل التي أطلقتها لجنة الحقيقة والمصالحة. ويعمل الفريق العامل مع قادة الشعوب الأصلية والشباب والخبراء على المسائل القانونية والسياساتية المتعلقة بالشعوب الأصلية.

١٦- وبتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدرت الحكومة الكندية "مبادئ احترام علاقة حكومة كندا بالشعوب الأصلية"، التي تقوم على الاعتراف بالشعوب الأصلية وحكوماتها وقوانينها وحقوقها، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحق الأصل في الحكم الذاتي. وتتناول هذه المبادئ أهمية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية في القانونين المحلي والدولي على السواء.

١٧- كما أعلنت الحكومة الاتحادية دعمها لمشروع القانون C-262 الذي يقترح تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من خلال التشريعات ويهدف إلى ضمان الاتساق بين الإعلان والقانون المحلي. ويستند مشروع القانون C-262 إلى تدابير أخرى اتخذتها كندا لتنفيذ الإعلان.

١٨- وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أُعلن أن إدارتين ستحلان محل إدارة شؤون الشعوب الأصلية وشؤون شعوب الشمال. وستقوم إدارة العلاقات بين التاج والشعوب الأصلية وشؤون شعوب الشمال بتوجيه العمل التحولي من أجل تجديد العلاقة مع الشعوب الأصلية؛ وتعجيل إبرام اتفاقات الحكم الذاتي وتقرير المصير على أساس السياسات والقوانين والممارسات التنفيذية الجديدة؛ ووضع إطار للنهوض بنهج الاعتراف بالحقوق على المدى الطويل. وستواصل وزارة لخدمات الشعوب الأصلية تحسين الخدمات المقدمة إلى الأمم الأولى والإنويت والملونين وضمان نهج متنسق وعالي الجودة وقائم على الفروق في تقديم تلك الخدمات. ومع مرور الوقت والانتقال التدريجي إلى الحكم الذاتي، سوف تتولى الشعوب الأصلية، بدلاً من حكومة كندا، توفير البرامج والخدمات المناسبة.

١٩- وبتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، أعلن رئيس الوزراء وضع إطار للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وإعمالها - في إطار شراكة كاملة مع شعوب الأمم الأولى، والإنويت، والملونين. وسيضمن الإطار احترام حكومة كندا لحقوق الشعوب الأصلية المحمية دستورياً ويوفر سياسات وآليات تتيح للشعوب الأصلية ممارسة حقوقها. وتتجه النية إلى تنفيذ الإطار قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٢٠- وتتخذ حكومات المقاطعات والأقاليم إجراءات تتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وبالمصالحة. فعلى سبيل المثال:

- أجرت حكومة ألبرتا استعراضاً للسياسات والبرامج والتشريعات القائمة في سياق المبادئ والاهداف المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والدعوات إلى العمل التي أطلقتها لجنة الحقيقة والمصالحة، ما أفضى إلى ٢٠ مبادرة ذات صلة بالإعلان. وتُشرك ألبرتا مجتمعات ومنظمات الشعوب الأصلية في عدد من هذه المبادرات؛
- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدرت حكومة يوكون بياناً بالأولويات الثابتة التي تؤكد الحكومة بموجبها روح ومقاصد اتفاقات الحكم الذاتي النهائية المتمثلة في توفير مزايا من خلال المصالحة وبناء الأمم؛
- يقضي قانون مانيتوبا المعنون "الطريق إلى المصالحة" (آذار/مارس ٢٠١٦) بوضع استراتيجية للمصالحة. وتشمل المكونات الرئيسية لهذا القانون إشراك الأمم والشعوب الأصلية، وإيجاد إطار للمصالحة ينطوي على إجراءات فورية وأخرى طويلة الأجل، وإنشاء آليات شفافة للرصد والتقييم؛
- لا تزال حكومة نيوفواندلاندا ولابرادور ملتزمة بالمصالحة من خلال التفاوض بشأن المطالبات المتعلقة بالأراضي واتفاقات الحكم الذاتي، ونقل الصلاحيات المتعلقة ببرامج وخدمات المقاطعات إلى كيانات الشعوب الأصلية، والاضطلاع بأي واجب من واجبات التشاور القابلة للتطبيق، وجعل البرامج والخدمات أكثر ملاءمة من الناحية الثقافية.

٢١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أدخلت حكومة كندا تغييرات على عملية التقييم البيئي والاستعراض التنظيمي (مشروع القانون C-69) مؤداها إشراك الشعوب الأصلية مبكراً في مرحلة

التخطيط وفي أي مشروع يتعلق بالموارد الطبيعية تنطبق عليه التشريعات، وتحسين التفاعل بين التاج والشعوب الأصلية بهدف تأمين موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وتعزيز شفافية العملية بشكل عام، وفرص المشاركة فيها، وإدماج معارف الشعوب الأصلية جنباً إلى جنب مع مصادر الأدلة الأخرى، والنظر في التأثيرات على الشعوب الأصلية أثناء عملية التقييم. ويتضمن مشروع القانون C-69 أيضاً أحكاماً لإبرام اتفاقات أو ترتيبات مع إحدى هيئات الحكومة التابعة للشعوب الأصلية فيما يتعلق بدورها في إدارة "قانون تقييم الأثر". وستتاح خلال الاستعراض البرلماني الحالي لمشروع القانون فرص للشعوب الأصلية والكنديين، بشكل عام، لتقديم تعقيبات خلال هذه العملية وخلال التغييرات التنظيمية أو السياساتية المرتبطة بها.

اللجنة الكندية للحقيقة والمصالحة

٢٢- بدأت لجنة الحقيقة والمصالحة، وهي جزء من "اتفاق تسوية مسألة المدارس الداخلية الهندية"، في الاضطلاع بولايتها الخمسية عام ٢٠٠٩. وأصدرت اللجنة تقريرها النهائي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي تضمن ٩٤ دعوة إلى العمل موجهة إلى أطراف متعددة، بما فيها حكومة كندا، وحكومات المقاطعات والأقاليم، والكنايس، وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة.

٢٣- وتحقق تقدم في تنفيذ أكثر من ثلثي الدعوات إلى العمل في إطار المسؤولية الاتحادية أو المشتركة. واستثمرت كندا في تحسين دعم رفاه الأطفال والأسر في المحميات، وتحسين نوعية التعليم لأطفال الأمم الأولى، والتعجيل في تلبية احتياجات الإسكان في المحميات. ويجري إنشاء "مجلس وطني للمصالحة" (طبقاً للدعوة إلى العمل رقم ٥٣) سيعمل كهيئة رقابة مستقلة لمسألة كندا بشأن مدى التقدم في تنفيذ الدعوات إلى العمل التي أطلقتها لجنة الحقيقة والمصالحة، وإنهاء الاستعمار، والمصالحة.

٢٤- وتنفذ حكومات المقاطعات والأقاليم الدعوات إلى العمل المرتبطة بمجالات مسؤولياتها:

- من خلال مجلس وزراء التعليم الكندي، تتعاون الحكومات وتنفذ خطة عمل تعليم الشعوب الأصلية. وأدرج العديد من الحكومات بالفعل أو هي في صدد تضمين مناهجها الدراسية معلومات عن قضايا مثل تاريخ وتراث المدارس الداخلية، والمعاهدات، والمساهمات التاريخية والمعاصرة للشعوب الأصلية في كندا؛
- في مبادرة "المسيرة المشتركة: التزام أونتاريو بالمصالحة مع الشعوب الأصلية"، تعمل حكومة أونتاريو على وضع نظام عدالة يتصل بثقافة هذه الشعوب ويراعيها، وتطبق إلزامية تدريب موظفي القطاع العام على كفاءة التعامل الثقافي مع الشعوب الأصلية بشأن آثار الاستعمار، بما في ذلك تأثير المدارس الداخلية، والمواقف العنصرية، والصور النمطية، والتحييزات الضمنية التي تسهم في انخفاض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والصحية فيما بين الشعوب الأصلية؛
- تسهل حكومة الأقاليم الشمالية الغربية على الناس استعادة أسمائهم التي تغيرت في نظام المدارس الداخلية، بما في ذلك تمكينهم من استخدام أسماء فردية في وثائق الهوية، مثل شهادات الميلاد وبطاقات الرعاية الصحية، بما يتماشى مع الثقافة التقليدية للشعوب الأصلية؛

- التزمت حكومة يوكون وأمم يوكون الأولى بنهج تعاوني لتعزيز المصالحة من خلال التوقيع على إعلان بعنوان "العمل معاً". ويرتبط العديد من الأولويات المشتركة التي تم تحديدها بالموضوعات المشتركة بين الدعوات إلى العمل التي أطلقتها لجنة الحقيقة والمصالحة، مثل الصحة والعدالة والتعليم والتراث؛
- أنشأت حكومات كندا، وجزيرة الأمير إدوارد، واتحاد ميكماك من خلال اتفاق الشراكة بينها، منتدى للسياسات والتخطيط يعمل بشكل تعاوني على مسائل موضوعية عملية متفق عليها، مثل التعليم، والصحة، وخدمات الطفل والأسرة، والعدالة، والتنمية الاقتصادية؛
- أطلقت حكومة كيبيك "خطة العمل الحكومية من أجل التنمية الاجتماعية والثقافية للأمم الأولى والإنويت (٢٠١٧-٢٠٢٢)"، التي تهدف إلى المساهمة إيجابياً بروح من المصالحة في عملية التعافي، كجزء من العلاقة بين الأمم التي تريد حكومة كيبيك مواصلة بنائها مع الإنويت والأمم الأولى.

خدمات الطفل والأسرة المقدمة إلى الأمم الأولى ومبدأ جوردان

- ٢٥- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، خلصت المحكمة الكندية لحقوق الإنسان إلى أن الحكومة الاتحادية تميز ضد أطفال الأمم الأولى بسبب عدم تمويل خدمات الرعاية الاجتماعية في المحميات بنفس مستوى تمويل الخدمات في أماكن أخرى. وأمرت المحكمة الحكومة الاتحادية بالكف عن ممارستها التمييزية وإصلاح برنامج الأمم الأولى لخدمات الطفل والأسرة.
- ٢٦- وفي الأمر نفسه، دعت المحكمة أيضاً الحكومة إلى التنفيذ الكامل لمبدأ جوردان، وهو مبدأ الطفل أولاً الذي يكفل لجميع أطفال الأمم الأولى الوصول إلى ما يحتاجونه من خدمات ودعم في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية دون تأخير أو تعطيل بلا مبرر. وتنفذ الحكومة الاتحادية جميع أوامر المحكمة، بما في ذلك سد أي ثغرات في التمويل.
- ٢٧- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلنت حكومة كندا عن تمويل جديد مُخصص لدعم تنفيذ مبدأ جوردان. وهذه مبادرة مدتها ثلاث سنوات توفر التمويل من أجل:
 - دعم منظمات خارجية كي تساعد الأسر على استكشاف البرامج القائمة من أجل سد الثغرات المحددة في مجال تقديم الخدمات؛
 - الموافقة على طلبات سد الثغرات المحددة في الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية؛
 - جمع وتحليل بيانات الخدمات والبيانات المالية؛
 - توفير قدرات كافية من الموارد البشرية لتنفيذ مكونات النهج المؤقت.
- ٢٨- وتعمل كندا أيضاً، في إطار شراكة مع الأمم الأولى، ولا سيما جمعية الأمم الأولى، على وضع خيارات سياساتية طويلة الأجل لمبدأ جوردان وهي تعمل مع أصحاب المصلحة لاتماس آرائهم بشأن سبل وصولهم إلى ما يحتاجونه من الخدمات وأشكال الدعم.

٢٩- وتلتزم الحكومة الاتحادية الأفكار والدعم من الأمم الأولى ومن الشركاء في المقاطعات والأقاليم للمضي قدماً. وفي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عقدت وزيرة خدمات الشعوب الأصلية اجتماعاً دام يومين تناول الخدمات المقدمة إلى أطفال وأسر الشعوب الأصلية. وضم الاجتماع زعماء الشعوب الأصلية، ووزراء من المقاطعات والأقاليم، وفنيين من المجتمعات المحلية، وممثلين عن الشباب، وخبراء، ومناصرين، وتمثل الغرض منه في تحديد الأولويات المشتركة وطريق المضي قدماً نحو إصلاح الخدمات المقدمة إلى أطفال وأسر الشعوب الأصلية (باعتبار نُهج قائمة على الفروق) بغية إعطاء الأولوية لاحتياجات الأطفال.

المياه الصالحة للشرب

٣٠- اعتمدت حكومة كندا خطة عمل لمعالجة مسألة المياه الصالحة للشرب في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، وإلغاء جميع النشرات التحذيرية الطويلة الأمد المتعلقة بمياه الشرب، بحلول آذار/مارس ٢٠٢١، وهي نشرات تؤثر على النظم المائية العامة التي تدعمها حكومة كندا مالياً. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٧، سُحبت ٤٠ من هذه النشرات التحذيرية. بيد أن ٢٦ نشرة تحذيرية طويلة الأمد بشأن مياه الشرب أُضيفت خلال الفترة ذاتها.

٣١- وما زال التقدم متواصلاً في هذا الصدد. وتعمل حكومة كندا مع المجتمعات المحلية للأمم الأولى، بما في ذلك زعماء الأمم الأولى ومستشاروها الفنيون، لدعم النهج المستدامة التي يقودها المجتمع المحلي للتأكد من أن نظم المياه داخل المحميات تلي المعايير القائمة وتراعي النمو السكاني في المستقبل.

الصحة العقلية ومنع الانتحار

٣٢- تسترشد استثمارات حكومة كندا في مجال الرفاه العقلي بإطار الأمم الأولى المتواصل للرفاه العقلي و"الاستراتيجية الوطنية لمنع الانتحار في صفوف الإنويت". وتركز على أهمية تنفيذ البرامج والخدمات التي تراعي الأولويات والاحتياجات، ونقاط قوة المجتمعات المحلية، على النحو الذي حددته خطط الصحة المجتمعية.

٣٣- وفي عام ٢٠١٦، أعلنت حكومة كندا تمويلاً إضافياً لتلبية الاحتياجات الفورية في مجال الصحة العقلية للأمم الأولى والإنويت؛ ودعم تعزيز فرص الوصول إلى الأفرقة المعنية بالرفاه العقلي؛ وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الانتحار في صفوف الإنويت؛ واستحداث خطط المساعدة "أمل في الرفاه" لفائدة الأمم الأولى والإنويت.

٣٤- وستؤدي الالتزامات الإضافية في عام ٢٠١٧ إلى زيادة توسيع فرص الوصول إلى المختصين في مجال الصحة العقلية بما في ذلك المعالجون التقليديون، وزيادة الدعم من أجل حماية الشباب من الانتحار من خلال التركيز على إشراكهم.

لغات الشعوب الأصلية

٣٥- تلتزم حكومة كندا بسن قانون للغات الشعوب الأصلية، وهو قانون شاركت الشعوب الأصلية في وضعه، لضمان الحفاظ على لغات الأمم الأولى والملونين والإنويت، وإحيائها وتشجيعها. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الاستثمارات الجديدة رقمنة لغات الشعوب الأصلية وموادها الثقافية ووضع مشروع الشهادات الشفوية للشعوب الأصلية للمحافظة على القصص المحكية وتهيئة مواد تعليمية تفاعلية.

٣٦- وتدعم حكومات المقاطعات والأقاليم إحياء لغات الشعوب الأصلية عن طريق المبادرات التعليمية. فعلى سبيل المثال:

- تقدم حكومة ألبرتا الدعم لمدرسي معهد تطوير لغات الشعوب الأصلية الكندية وتعليم القراءة والكتابة في جامعة ألبرتا الذين يدرسون اللغات المعرضة للاختفاء؛
- تعكف حكومة مانيتوبا على وضع دورة لتعليم لغة الشعوب الأصلية عن بعد بعنوان Ojibwe: a course for Independent Study - على أن تليها دورات أخرى؛
- يهدف برنامج حكومة أونتاريو للغات الشعوب الأصلية إلى تطوير المهارات المتعلقة بلغات الشعوب الأصلية للطلاب الراغبين في تعلم لغات كايوغا، ولينابي (ديلاوير)، وموهاوك، وأوجيبوي، وأوجي - كري وأونيدا؛
- تتيح مقاطعة نيو برونزويك الوصول عبر الإنترنت إلى مناهج تعليم لغتي الميكماك والوولاستوكيك في المستوى الثانوي، التي تتيح لطلاب الشعوب الأصلية في النظام العام فرصة تعلم لغة تراثهم كلغة ثانية.

باء- النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٧- جددت حكومة كندا التزامها بالمساواة بين الجنسين، فعينت أول وزيرة مسؤولة عن وضع النساء تتمتع بعضوية كاملة في مجلس الوزراء، وبتشكيل مجلس وزراء اتحادي يتساوى فيه الجنسان.

٣٨- واعتمدت الحكومات عدداً من البرامج والتدابير التي تسعى إلى مواصلة معالجة أوجه عدم المساواة المستمرة التي تعانيها النساء والفتيات في كندا.

٣٩- وينظر التحليل الجنساني (GBA+) في الآثار المختلفة للسياسات والبرامج والخدمات والمبادرات على مختلف فئات النساء والرجال والأشخاص ذوي التنوع الجنساني. وتوضح خطة العمل الاتحادية للتحليل الجنساني للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إجراءات تنفيذ GBA+ في مختلف الإدارات والوكالات الاتحادية. واعتمدت حكومات جزيرة الأمير إدوارد، ونيو برونزويك، وألبرتا، ومانيتوبا، وأونتاريو، وكيبك التحليل الجنساني GBA+ وعمليات مماثلة.

٤٠- وتقوم "الاستراتيجية الحكومية للمساواة بين المرأة والرجل في كيبك لعام ٢٠٢١" على ستة مواضيع هي:

- التنشئة الاجتماعية والتعليم القائمان على المساواة، في جو يخلو من القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس والتحيز الجنسي؛
- تمكين المرأة اقتصادياً؛
- التوزيع العادل للمسؤوليات الأسرية وتحقيق توازن أفضل بين الحياة المهنية والأسرية والطلائية والاجتماعية والسياسية؛
- اتباع نهج إزاء الصحة والرفاه يختلف بحسب نوع الجنس؛
- إقامة مجتمع خال من العنف الجنساني؛
- التكافؤ بين الجنسين في مناصب صنع القرار.

٤١ - وتقدم "سياسة المساواة بين الرجل والمرأة في الأقاليم الشمالية - الغربية" التي تعتمدها حكومة الأقاليم الشمالية الغربية التوجيه إلى جميع الإدارات والوكالات العامة التي تتولى مسؤوليات تؤثر على المساواة بين المرأة والرجل على النحو المحدد في الصكوك الدولية الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

العنف الجنساني

٤٢ - اعتمدت الحكومات نهجاً متعدد الأوجه للتصدي للعنف الجنساني يشمل تشريعات، واستراتيجيات، وتقديم الدعم للضحايا، وجهود لمنع هذا العنف، وحملات توعية.

٤٣ - وتستند استراتيجية "آن الأوان: الاستراتيجية الكندية لمنع العنف الجنساني والتصدي له" إلى ثلاث ركائز هي: المنع؛ وتقديم الدعم للناجين وأسرههم؛ وتعزيز النظم القانونية والقضائية المراعية للمنظور الجنساني. وسيقوم مركز معارف العنف الجنساني بتنسيق المبادرات بين جميع الإدارات الحكومية الاتحادية، وتعزيز جمع البيانات والبحوث المتعلقة بالعنف الجنساني، وتعزيز التنسيق وتبادل المعارف بين الولايات القضائية والقطاعات. وسيعمل أيضاً على سد الثغرات القائمة في الدعم المقدم لفئات سكانية متنوعة بمن فيها: النساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والمثليات، والمثليون، ومغايرو الهوية الجنسية، ومزدوجو الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسية، وذوو الروحين، وغير الثنائيين جنسانياً، والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الريفية الشمالية والناحية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والوافدون الجدد، والأطفال والشباب، وكبار السن.

٤٤ - وتهدف استراتيجية حكومة كيبيك ٢٠١٦-٢٠٢١ لمنع ومكافحة العنف الجنسي إلى حل مشكلتين هما: الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. وهي تشمل ثلاثة مواضيع مترابطة ومتكاملة هي:

- المنع؛
 - التدخل في الأبعاد النفسية والطبية والقانونية والنظامية والإصلاحية؛
 - تطوير المعارف وتقاسم الخبرات الفنية للعمل بمزيد من الفعالية.
- ٤٥ - وتأخذ الإجراءات المتخذة في إطار الاستراتيجية في الاعتبار أن فئات سكانية معينة أكثر عرضة لهذا النوع من العنف؛ ومن هذه الفئات، على سبيل المثال، الأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، واللاجئون، والمهاجرون أو أفراد الأقليات الإثنية - الثقافية، وكبار السن، والبعايا، والمثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية.

٤٦ - وتدعم استراتيجية نوبا سكوتيا لمكافحة العنف الجنسي تحسين تقديم خدمات المنع والدعم، وتعزيز التعليم، وإنشاء الشبكات المجتمعية. وهي تتناول بالتحديد الفئات السكانية المهمشة، بما فيها سكان نوبا سكوتيا ذوو الأصول الأفريقية، والأمم الأولى ومجتمع المثليات، والمثليين، ومغايري الهوية الجنسية، ومزدوجي الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسية.

٤٧ - وتحدد خطة عمل نيوفوندلاند ولابرادور المعنونة "العمل معاً من أجل مجتمعات خالية من العنف: خطة عمل لمنع العنف في نيوفوندلاند ولابرادور للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩"، الأولويات الاستراتيجية الأربع التالية:

- إذكاء الوعي العام والتغيير الإيجابي للمواقف والسلوكيات إزاء العنف والاعتداء؛

- مكافحة العنف الذي يتعرض له أطفال ونساء الشعوب الأصلية؛
- تعزيز المشاركة والقيادة: إشراك وتعبئة المجتمعات المحلية؛
- تعزيز البحوث والسياسات والبرامج والخدمات.

٤٨ - وتستهدف خطة العمل هذه النساء، والأطفال، والشباب، ونساء وأطفال الشعوب الأصلية، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المختلفين من حيث العرق أو الإثنية، والمتليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والأشخاص المختلفين من حيث الحالة الاقتصادية.

العنف الأسري

- ٤٩ - تتخذ استراتيجيات الحكومة نهجاً متعدد القطاعات في منع العنف الاسري والتصدي له. وتستهدف المبادرات الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك نساء وفتيات الشعوب الأصلية، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرات واللاجئات، والمتليات، والمثليون، ومغايرو الهوية الجنسانية، ومزدوجو الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسانية، وذوو الروحين.
- ٥٠ - وتدعم مبادرة الحكومة الكندية لمكافحة العنف الأسري تطوير وتحسين المأوى، والمشاريع المجتمعية، وتعزيز استجابة العدالة الجنائية، وتقاسم المعارف والأدوات.
- ٥١ - ومن الأمثلة على مبادرات الأقاليم والمقاطعات ما يلي:

- خطة عمل مكافحة العنف المنزلي في اونتابو التي تحدد نهجاً في ما يلي:
 - توفير الدعم المجتمعي للضحايا؛
 - دعم تدريب المهنيين والعاملين في الخطوط الأمامية؛
 - تعزيز جهود منع هذا العنف وتثقيف الجمهور؛
 - تحديد النساء والأطفال المعرضين للخطر والتدخل في وقت مبكر؛
 - تحسين نظم العدالة الجنائية والأسرية.

- مكتب مقاطعة كولومبيا البريطانية لمكافحة العنف الأسري الذي يعمل على ضمان فعالية مبادرات مكافحة العنف المنزلي وضمان طرحها بطريقة شاملة وموحدة في جميع الدوائر الحكومية؛ وعلى بذل جهود منسقة ومنهجية في التصدي للعنف المنزلي عن طريق التعاون والتشاور مع أصحاب المصلحة المجتمعيين، ووكالات إنفاذ القانون، وسائر الوزارات؛
- لجنة العمل على منع العنف الاسري بقيادة رئيس وزراء جزيرة الأمير إدوارد التي تقوم بما يلي:

- تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنع العنف الأسري؛
- ضمان سلامة المشاركة المجتمعية؛
- تعزيز أهمية تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية؛
- ضمان استمرار الاهتمام العام الكبير بقضية منع العنف الأسري.

- حملة حكومة الأقاليم الشمالية الغربية المعنونة "ما الذي يستلزمه ذلك؟" التي تهدف إلى تغيير المواقف والقناعات التي تؤدي إلى العنف الأسري وتدمجه. وتضمن شراكة بين الحكومة وبرنامج تعزيز التعبير العلني في اوساط الشباب وبرنامج القوة والخصائص الذكورية والصحة الجنسية إيصال رسائل الحملة إلى جمهور الشباب في جميع أنحاء الإقليم.

التحقيق الوطني بشأن نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات

٥٢- في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أُرسى التحقيق الوطني بشأن المفقودات والمقتولات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بقيادة لجنة مستقلة مكلفة بالتحقيق في ما يلي وإعداد تقرير بشأنه:

- الأسباب الهيكلية لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بما في ذلك الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية والتاريخية الأساسية؛
- السياسات والممارسات المؤسسية المنفذة رداً على العنف الذي تتعرض له نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بما في ذلك تحديد ودراسة الممارسات التي أثبتت فعاليتها في الحد من العنف وزيادة الأمان.

٥٣- وكلفت اللجنة أيضاً بتقديم توصيات باتخاذ إجراءات ملموسة لإزالة الأسباب الهيكلية للعنف وتعزيز أمن نساء وفتيات الشعوب الأصلية في كندا، والسبل الكفيلة بتكريم المفقودات والمقتولات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية وإحياء ذكراهن.

٥٤- وطوال التحقيق، تتاح الفرصة للناجين وأسر الضحايا وأحبائهم وللمنظمات النسائية الشعبية والمنظمات الوطنية للشعوب الأصلية، خلال الزيارات المجتمعية وجلسات استماع الأسر، لتقاسم الخبرات والآراء، لا سيما بشأن السبل الكفيلة بتعزيز الأمن ومنع العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية في كندا والقضاء عليه.

٥٥- وستعمل حكومة كندا مع المقاطعات والأقاليم من أجل تحديد أنجع السبل للبت في التوصيات الختامية للجنة. ودعماً لهذا العمل، وُضع هيكل إداري يشمل المقاطعات والأقاليم وغيرهما من الشركاء المنخرطين.

٥٦- وتعمل حكومة كندا، من خلال "الاستراتيجية الاتحادية بشأن الضحايا"، على زيادة إمكانية الحصول على المعلومات وتقديم مساعدة متخصصة لأسر المفقودات أو المقتولات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية من خلال إنشاء وحدات لتنسيق المعلومات المتعلقة بالأسرة والخدمات المجتمعية وأشكال الدعم.

جيم- المساواة والتنوع والإدماج

٥٧- تقر جميع الحكومات بأهمية التصدي للعنصرية والتمييز والأفعال المرتكبة بدافع الكراهية، وبأن عدداً من التحديات لا تزال قائمة.

الأقليات العرقية والدينية

٥٨- تشمل المبادرات ذات الصلة التي اعتمدها الحكومات ما يلي:

- مشروع توضيح ملكية الأراضي الذي يساعد سكان نوبا سكوتيا ذوي الأصول الأفريقية في الحصول على سندات ملكية واضحة لأراضيهم؛
- تدابير تشريعية، مثل "قانون مكافحة العنصرية لعام ٢٠١٧" في أونتاريو، و"قانون التعددية الثقافية" في كولومبيا البريطانية، و"قانون التعددية الثقافية الكندي"؛
- "الخطة الاستراتيجية لمكافحة العنصرية" في أونتاريو التي تهدف إلى ما يلي:
 - الحد من أوجه التفاوت وعدم التناسب التي تؤثر على الشعوب الأصلية والشعوب المصنفة على أساس العرق في سياسات الحكومة وبرامجها وخدماتها؛
 - تعزيز الوعي والفهم العامين للعنصرية المنهجية؛
 - تعزيز العلاقات مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المصنفة على أساس العرق من خلال التعاون المجتمعي.
- سياسة حكومة كيبيك للهجرة والمشاركة والإدماج، "معاً، نحن كيبيك"، التي تقر بأن التمييز والعنصرية يمثلان عقبات أمام المشاركة الكاملة لسكان كيبيك بجميع أصولهم، وأمام بناء مجتمعات مضيئة وجامعة. وتشمل استراتيجية العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ حوالي ٣٠ وسيلة عمل تسهم في منع هذه الظواهر، بسبل منها، على وجه الخصوص، توعية مختلف الجماهير بحقوق الإنسان والحريات والتدريب بشأنها؛
- برنامج حكومة كندا لتمويل التعددية الثقافية الذي يدعم المشاريع التي تشجع التفاعل الإيجابي بين الطوائف والجماعات الثقافية والدينية والإثنية في كندا؛
- اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعادت حكومة كندا تشكيل اللجان الاستشارية القضائية المستقلة في كل مقاطعة وإقليم، وهي لجان توصي بتشريعات للمناصب القضائية الاتحادية، مراعية تنوع المجتمع الكندي. وتنضم عضوية اللجان الاستشارية القضائية الآن بالتنوع والتوازن بين الجنسين أكثر من ذي قبل. ومنذ ذلك الحين، عُيّن ٧٤ قاضياً بينهم ٣٧ امرأة، وثلاثة يعتبرون أنفسهم من الشعوب الأصلية، وتسعة من الأقليات البارزة، و١٥ من إحدى الجماعات العرقية/الثقافية، وقاض واحد من الأشخاص ذوي الإعاقة، وأربعة قضاة من المثليات، والمثليين، ومغايري الهوية الجنسانية، ومزدوجي الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسانية، وذوي الروحين.

٥٩- وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومات للتصدي للتمييز القائم على أساس الدين ما يلي:

- مبادرات ترمي إلى معالجة ومنع معاداة السامية وكرهية الإسلام في "خطة أونتاريو الاستراتيجية لمكافحة العنصرية". وتتيح مجموعات التشاور واللجان الفرعية بشأن معاداة السامية وكرهية الإسلام لقادة المجتمعات اليهودية والمسلمة إمكانية إيصال صوتهم والتواصل مع الحكومة وتوجيه تنفيذ الخطة؛

- الحيادة والتنوع الديني اللذين يشكلان جزءاً من سياسة كيبك "معاً، نحن كيبك" وخطة عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١؛
- تقدم حكومة ألبرتا الدعم لزيادة القدرة التنظيمية على مواجهة كراهية الإسلام أو الإبلاغ عنها؛
- يوفر برنامج حكومة كندا "المجتمعات المحلية المعرضة للخطر: الهياكل الأساسية الأمنية" التمويل لمساعدة المجتمعات المحلية المعرضة لخطر جرائم الكراهية في تعزيز هياكلها الأساسية الأمنية.

اللاجئون والمهاجرون

٦٠- يشكل الإطار الكندي للقوانين والسياسات الشاملة الأساس لنهج مجتمعي كامل إزاء الهجرة يدعم مشاركة المهاجرين في حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويشمل مساراً نحو الجنسية الكندية. وتكفل التشريعات التزاماً وطنياً وتتيح استثماراً هادفاً في دعم المهاجرين والمجتمعات المستقبلية لهم.

٦١- وتشمل التحسينات التي أدخلت مؤخراً على البرنامج للحد من أوجه ضعف المهاجرين ودعم المساواة بين الجنسين ما يلي: تغيير الحد الأدنى لسن الزوج المعترف به في جميع برامج الهجرة؛ وإلغاء اشتراط الإقامة الدائمة للنظر في الشواغل المتعلقة بالأزواج المكفولين؛ وإدخال تحسينات على برنامج مقدمي الرعاية، من قبيل إزالة شرط الإقامة لدى رب العمل.

٦٢- وتحمي القوانين الكندية حقوق العمال في كندا، بمن فيهم العمال الأجانب المؤقتون. وتعزز حكومة كندا تعزيز أشكال الحماية في إطار برنامج العمال الأجانب المؤقتين وبرنامج التنقل على الصعيد الدولي. وستعمل الحكومة مع منظمات المجتمع المحلي لضمان إدراك العمال الأجانب لحقوقهم، وستنفذ نظاماً استراتيجياً لامثال صاحب العمل.

٦٣- وتظل كندا ملتزمة بتوفير الحماية للاجئين. ففي عام ٢٠١٦، نفذت كندا عملية اللاجئين السوريين، وتعاملت مع الزيادة المستمرة في عدد طلبات اللجوء إلى كندا، وأعدت العمل بالبرنامج الاتحادي المؤقت للصحة بشكل كامل. وتُجري كندا في الوقت الراهن استعراضاً مستقلاً لنظام تحديد اللاجئين بهدف تحديد النهج الممكنة لزيادة الكفاءة والإنتاجية عند تجهيز طلبات اللجوء.

٦٤- ويمول برنامج الاستقرار في كندا شركات مع أكثر من ٥٠٠ منظمة تنفذ برامج الاستقرار في جميع أنحاء كندا. وتساعد هذه المنظمات المهاجرين واللاجئين في التغلب على العقبات، والحصول على تدريب لغوي، وإيجاد عمل، والاستقرار مع أسرهم في كندا. وتوفر الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمقاطعات برامج إدماج تكميلية في مجالات التعليم والصحة والوصول إلى سوق العمل.

المثليات، والمثليون، ومغايرو الهوية الجنسية، ومزدوجو الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسية، وذوو الروحين

٦٥- عين رئيس الوزراء عضواً في البرلمان مستشاراً خاصاً له لشؤون المثليات، والمثليين، ومغايري الهوية الجنسية، ومزدوجي الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسية، وذوي الروحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، يشمل دوره العمل مع منظمات هذه الفئات لتعزيز تمتعها بالمساواة، وحماية حقوق أعضائها، والتصدي للتمييز ضدهم.

٦٦- وأصدر رئيس الوزراء اعتذاراً رسمياً في مجلس العموم للأفراد المتضررين من التشريعات والسياسات والممارسات الاتحادية التي أدت إلى اضطهاد المثليات، والمثليين، ومغايري الهوية الجنسية، ومزدوجي الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسية، وذوي الروحين والتمييز ضدهم في كندا. واعتذر رئيس الوزراء عن المعاملة التاريخية غير العادلة للموظفين الحكوميين من المثليات، والمثليين، ومغايري الهوية الجنسية، ومزدوجي الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسية، وذوي الروحين، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الكندية والشعوب الأصلية المنتمين إلى هذه الفئات. وفي إطار معالجة الأخطاء التاريخية، اعتمدت حكومة كندا تشريعاً لإرساء عملية تقوم على تدمير سجلات الإدانات على الجرائم التي تنطوي على نشاط جنسي بالتراضي بين شركاء من نفس الجنس تدميراً كلياً لأن هذه العلاقات باتت قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت حكومة كندا تشريعاً يقضي بإلغاء المادة ١٥٩ من القانون الجنائي التي تتعلق بالاتصال الجنسي الشرجي واستُخدمت لتجريم العلاقات الجنسية المثلية.

٦٧- وسنت جميع الحكومات أو أدخلت تعديلات لإدراج الهوية الجنسية و(في معظم الولايات القضائية) التعبير الجنساني ضمن الأسباب المحظورة للتمييز في تشريعات مكافحة التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، عدل البرلمان، عام ٢٠١٧، قانون العقوبات للحماية من الدعاية التي تحض على الكراهية وجرائم الكراهية على أساس الهوية الجنسية أو التعبير الجنساني.

٦٨- وتقوم الحكومات أيضاً بإدخال تغييرات على كيفية جمع واستخدام وعرض المعلومات الجنسية والجنسانية من أجل الحد من مخاطر تعرض مغايري الهوية الجنسية وغير الثنائيين جنسياً للتحرش أو التمييز. فعلى سبيل المثال:

- يتيح قانون كيبك المعدل للقانون المدني في مجال الحالة المدنية والإرث والإعلان عن الحقوق، وقانون الإحصاءات الحيوية في نيوفوندلاند ولابرادور لعام ٢٠٠٩، وقانون يوكون للإحصاءات الحيوية، للأشخاص تغيير نوع الجنس في شهادة الميلاد دون اشتراط إجراء جراحة لتغيير نوع الجنس؛
- بموجب سياسة أونتاريو لعام ٢٠١٧ بشأن المعلومات الجنسية والجنسانية التي توضع على المستندات الحكومية وبطاقات الهوية، ستكون الهوية الجنسية من المعلومات الاعتيادية في المستندات الحكومية وبطاقات الهوية. وعندما تُعرض معلومات الهوية الجنسية على بطاقة هوية، يُخَيَّر مقدم الطلب في خانة نوع الجنس بين M (ذكر)؛ أو F (أنثى) أو X (الذي يشمل مغايري الهوية الجنسية، وغير الثنائيين، وذوي الروحين، والثنائيين، والأشخاص الذين لا يريدون الكشف عن هويتهم الجنسية)؛
- على الصعيد الاتحادي، واعتباراً من عام ٢٠١٥، لم تعد الوثائق الثبوتية مطلوبة لمن يطلب تغيير تسمية هويته الجنسية في سجل التأمين الاجتماعي. وبات ذكر معلومات الجنس/نوع الجنس اختيارياً، وهناك ثلاثة خيارات متاحة (ذكر/أنثى/خيار ثالث) بالنسبة لأي مسألة تتعلق بالجنس/نوع الجنس. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٧، بات من الممكن إدراج الحرف "X" أي غير محدد في خانة نوع الجنس.

٦٩- ومن المبادرات الجديدة بالذكر تشريع ألبرتا لدعم الطلاب في إنشاء تحالفات للمثليين في المدارس أو الانضمام لهذه التحالفات.

٧٠- وقد اعتمدت حكومة كيبك "خطة العمل الحكومية لمكافحة كراهية المثلية الجنسية ومغايري الهوية الجنسية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢: من أجل كيبك غنية بتنوعها". وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز احترام حقوق الأقليات الجنسية وزيادة الوعي العام بواقعها. ويولي اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفاً كالشباب وكبار السن ومغايري الهوية الجنسية والشعوب الأصلية، وكذلك للفئات الموجودة في مناطق وبيئات ذات موارد شحيحة.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٧١- تركز التدابير التي اعتمدها حكومات الأقاليم والمقاطعات على قضايا من قبيل المشاركة في سوق العمل، وتأمين الدخل، والتعليم، وتنمية المهارات، والإدماج الاجتماعي، والأهلية القانونية، وسهولة الوصول، والإعفاء من الضرائب.

٧٢- وقد وضعت كل من كيبك وأونتاريو ومانيتوبا ونوفا سكوتيا تشريعات تتعلق بإمكانية الوصول. وتعمل حكومة كندا على وضع تشريعات تتعلق بإمكانية الوصول على الصعيد الاتحادي.

الأطفال

٧٣- في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلن إطار جديد متعدد الأطراف للتعليم المبكر ورعاية الطفل يستند إلى استثمارات المقاطعات والأقاليم في هذين المجالين، ويولي الأولوية للاستثمارات في برامج وخدمات التعليم المبكر ورعاية الطفل للأطفال دون سن السادسة وللأسر المحتاجة. ويتيح الإطار إبرام اتفاقات مع المقاطعات والأقاليم لمعالجة الاحتياجات القضائية الخاصة بكل منها وتوفير التمويل اللازم. وتشارك الحكومة الاتحادية والشعوب الأصلية في وضع إطار منفصل وتكميلي للتعليم المبكر ورعاية أطفال في صفوف الشعوب الأصلية يعكس الاحتياجات الثقافية الفريدة لأطفال الشعوب الأصلية في جميع أنحاء كندا.

٧٤- وتوفر حكومات المقاطعات والأقاليم علاوات الأطفال وتخفيضات ضريبية لدعم تكاليف تربية الأطفال دون سن الثامنة عشرة. فعلاوات الأطفال الاتحادية، على سبيل المثال، هي مدفوعات شهرية معفية من الضرائب تتلقاها الأسر المستحقة، وأقصى مبلغ منها يذهب إلى الأسر المنخفضة الدخل.

٧٥- واعتمدت حكومات الأقاليم والمقاطعات أطراً لتعزيز سبل الوصول إلى برامج وخدمات التعليم المبكر ورعاية الأطفال. فعلى سبيل المثال، تسعى نوفا سكوتيا، بالإضافة إلى تقريرها لعام ٢٠١٦، المعنون "رعاية الأطفال الجيدة والميسورة التكلفة: إمكانية كبيرة للتطور"، لجعل رعاية الأطفال أكثر يسراً من حيث التكلفة عن طريق زيادة معدلات الإعانات ومعالجة مسألة التدني التاريخي لأجور المعلمين في مرحلة التعليم المبكر. وتشمل التدابير المزيد من المساعدة للأسر ذات الدخل المنخفض وزيادة الدعم المقدم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وأطلقت كيبك استراتيجية "كل شيء من أجل أطفالنا" التي تهدف إلى دعم المسار التعليمي للأطفال من يوم مولدهم إلى سن الثامنة.

٧٦- وتعمل الحكومات أيضاً على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والتحرش الإلكتروني.

٧٧- وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، عدل "قانون تشديد العقوبات على المعتدين على الأطفال" "القانون الجنائي"، بسبب منها زيادة وفرض عقوبات دنيا إلزامية جديدة على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأطفال.

٧٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، حظر "قانون حماية الكنديين من الجريمة على شبكة الإنترنت" توزيع الصور الحميمة بدون موافقة، لمعالجة جوانب التنمر الإلكتروني التي لا يشملها القانون الجنائي الكندي. ونص القانون أيضاً على تمكين المحاكم من إصدار أمر بحذف الصور الحميمة من شبكة الإنترنت وحدثت الصلاحيات في مجال التحقيق.

٧٩- ويجري أيضاً تناول مسألتَي التنمر والتنمر الإلكتروني من خلال السياسات التعليمية في المقاطعات والأقاليم. ففي يوكون، على سبيل المثال، تعكس "سياسة المدارس الآمنة والراعية" التزام المجتمع المدرسي بالتخطيط ووضع الاستراتيجيات وإيجاد بيئة تعليمية حاضنة وآمنة للجميع ويسودها الاحترام. وفي إطار هذه السياسة، يُعرّف التنمر الإلكتروني على النحو التالي: "التهديدات أو الرسائل النصية أو الصور أو أشرطة الفيديو الضارة والمهينة الموزعة أو المنشورة على الإنترنت". وفي كيبيك، تجسد "خطة العمل المشتركة لمنع ومكافحة التخويف للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨: معاً لمكافحة التخويف، مسؤولية مشتركة" التزام كيبيك بمكافحة التنمر في مختلف البيئات، أياً كان عمر ضحاياه.

الشباب

٨٠- يضم مجلس الشباب الذي يشرف عليه رئيس الوزراء، والمنشأ عام ٢٠١٦، شباباً كنديين يمثلون كل مقاطعة وإقليم، ويقدمون مشورة غير متحيزة لرئيس الوزراء وحكومة كندا بشأن القضايا التي تمهمهم. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة الاتحادية مع الشباب الكندي لتطوير السياسة الشبابية الكندية الأولى.

٨١- وقد اعتمدت الحكومات في جميع المناطق الكندية مبادرات منها الاستراتيجية الاتحادية لتشغيل الشباب، من أجل مساعدة الشباب على اكتساب المهارات والخبرات العملية والقدرات التي يحتاجونها للنجاح في الانتقال إلى مجال العمل.

٨٢- واتخذ الكثير من الحكومات تدابير لدعم الشباب الذين يكفون عن الاستفادة من الرعاية الحكومية. فعلى سبيل المثال، تغطي حكومة كولومبيا البريطانية نفقات المعيشة للشباب في الفترة الأخيرة من الدراسة الثانوية، أو نفقات التدريب أو برامج إعادة التأهيل اللاحقة للمرحلة الثانوية. ومن الموارد الأخرى موقع AgedOut.Com، وهو مورد ومنصة تعلم على شبكة الإنترنت؛ وصندوق المساعدة التعليمية للشباب؛ وبرنامج ربط الشباب بالخدمات الأخرى مثل أشكال الدعم المالي، وخدمات التوظيف، والبرامج العلاجية، وبرنامج معالجة الإدمان. ويقدم برنامج ألبرتا لمنح تعزيز المستقبلات الدعم الاجتماعي والعاطفي للشباب الذين كانوا يستفيدون من الرعاية الحكومية ويدعم الأهداف التعليمية كوسيلة للحصول على عمالة مجدية.

كبار السن

٨٣- في عام ٢٠١٦، طور الوزراء المسؤولون عن محفل كبار السن على الصعيد الاتحادي وفي المقاطعات والأقاليم مجموعة أدوات معالجة مشكلة عزلة كبار السن في المجتمع. كما اعتبر الوزراء على صعيد الاتحاد وصعدي المقاطعات والأقاليم الإدماج الاجتماعي لكبار السن، من الأولويات، وأصدروا تعليمات للمسؤولين لبذل مزيد من الجهود من أجل تلبية احتياجات ثلاثة مجموعات محددة من كبار السن المعرضين لخطر عزلة اجتماعية كبير هي: المهاجرون الجدد، وكبار السن من المهاجرين، وكبار السن من الشعوب الأصلية، وكبار السن من المثليات، والمثليين، ومغايري الهوية الجنسانية، ومزدوجي الميل الجنسي، وأحرار الهوية الجنسانية، وذوي الروحين.

٨٤- وأنشأت بعض المقاطعات مكاتب حكومية محددة تركز على المسائل ذات الصلة بكبار السن، وبينها ما يلي:

- مبادرات وزارة شؤون كبار السن في أونتاريو التي تشمل ما يلي:
- الاستثمار في مبادرات منع التعسف في معاملة كبار السن، بما في ذلك "استراتيجية مكافحة التعسف في معاملة كبار السن" في أونتاريو؛
- تنظيم الرعاية المقدمة إلى كبار السن في دور رعاية المتقاعدين المرخصة.
- أنشأت كل من كولومبيا البريطانية وألبرتا مكتب للدفاع عن كبار السن يهدف إلى رصد وتحليل خدمات وقضايا كبار السن، وتقديم توصيات إلى الحكومة ومقدمي الخدمات لمعالجة المسائل النظامية.

٨٥- وتشمل المبادرات ذات الصلة التي اعتمدها الحكومات ما يلي:

- "كلنا في هذا معاً: استراتيجية للشيوخ في نيو برونزويك"، وهي مبادرة اعتمدت في عام ٢٠١٧، وتركز على ما يلي: بقاء كبار السن في صحة جيدة ودعم كبار السن؛ وتحسين الوصول إلى الرعاية الأولية وإلى العلاج من الأمراض الحادة؛ وتعزيز الرفاه؛ ودعم الأشخاص الذين يواجهون تحديات في صحتهم العقلية؛ وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل؛ والحد من الفقر؛ ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٦- ولدى الحكومات أيضاً مبادرات ترمي إلى مكافحة التعسف في معاملة كبار السن، بسبل منها:

- استراتيجية معنونة "التصدي للتعسف في معاملة كبار السن في ألبرتا: استراتيجية للعمل الجماعي" توفر السياق العام للمبادرات الحكومية الرامية إلى منع التعسف في معاملة كبار السن والتصدي لها وتحسين أشكال دعم كبار السن المعرضين للتعسف؛
- "استراتيجية مانيتوبا لمكافحة التعسف في معاملة كبار السن" التي تشمل عناصرها الرئيسية ما يلي: خط مساعدة على مدار الساعة لكبار السن الذين يعانون من التعسف؛ واستراتيجيات مجتمعية/إقليمية لمنع التعسف؛ والتعليم والتوعية والتدريب؛ وشراكات ممولة مع المنظمات التي تقدم خدمات مباشرة إلى كبار السن؛
- "خطة العمل الحكومية لمكافحة التعسف في معاملة كبار السن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢" في كيبك، التي تتضمن أربعة أهداف رئيسية هي:
 - منع سوء المعاملة وتشجيع المعاملة اللائقة؛
 - تشجيع الكشف المبكر عن سوء المعاملة والتدخلات المناسبة؛
 - تشجيع وتيسير الإبلاغ عن حالات سوء المعاملة، ولا سيما التعسف المادي والمالي؛
 - زيادة اكتساب ونقل المعارف.

دال - الأمن العام

الأمن القومي

- ٨٧- عُرض مشروع القانون C-59، المتعلق بالأمن القومي لعام ٢٠١٧، على البرلمان في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبفضل التشريعات والتدابير الأخرى المقترحة، تقوم حكومة كندا بما يلي:
- تعزيز المساءلة والشفافية من خلال اقتراح إنشاء وكالة للأمن القومي واستعراض الاستخبارات ومنصب مفوض استخبارات، والتزام من ست نقاط بتوخي الشفافية في الأمن القومي؛
 - معالجة العناصر الإشكالية من "قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٥" (مشروع القانون C-51 سابقاً)، من خلال تنقيح الجزء الخاص بأنشطة الحد من الخطر من قانون جهاز الاستخبارات الأمنية الكندي، وإدخال تعديلات على "القانون الجنائي" وتحسينات على "قانون السفر الجوي الآمن" و"قانون تبادل المعلومات الكندي"؛
 - تعزيز الأمن وحماية الحقوق باقتراح تحديثات لمواكبة التهديدات المتزايدة من خلال تدابير من قبيل تحديث "قانون جهاز الاستخبارات الأمنية الكندي"، ووضع "قانون مؤسسة أمن الاتصالات"، وإدخال تحديثات تشريعية أخرى.

منع الجريمة ونظام العدالة الجنائية

- ٨٨- تجرى حكومة كندا مراجعة واسعة النطاق لنظام العدالة الجنائية الكندي كي تضمن استناده إلى مبادئ العدل والرأفة والنزاهة. وستتناول المراجعة عدداً من المسائل الهامة، بما في ذلك ضمان الاتساق مع الميثاق وخفض التمثيل المفرط للسكان الضعفاء في هذا النظام. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٦، دأبت الحكومة على عقد سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد حول كيفية تغيير نظام العدالة الجنائية.

التمثيل المفرط للسكان الأصليين ومجموعات الأقليات في نظام العدالة الجنائية

- ٨٩- تشمل الاستراتيجيات الرامية إلى مواجهة التمثيل المفرط لشباب الشعوب الأصلية الأصليين في نظام العدالة الجنائية وضع تشريعات، ووضع برامج ملائمة ثقافياً، واتخاذ تدابير لمعالجة الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يدعم صندوق العدالة للشباب وبرنامج العدالة للشعوب الأصلية المشاريع التجريبية وبرامج العدالة المجتمعية، من قبيل إنشاء برنامج إرشاد ملائم ثقافياً لشباب الشعوب الأصلية الموجودات في نظام العدالة الجنائية في وينيبغ.
- ٩٠- وتركز التدابير التي اعتمدها حكومات الأقاليم والمقاطعات على منع الجريمة، وبدائل الاحتجاز وإعادة التأهيل. ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

- تدعم حكومة نونافا سكوتيا شبكة الميكماك للدعم القانوني، التي تدير برنامجاً للعاملين في محاكم الشعوب الأصلية وبرنامج القانون العرفي بهدف تحسين تلبية احتياجات الشعوب الأصلية الموجودين في نظام العدالة الجنائية، كما تدعم جمعيات الدفاع عن العدالة المجتمعية الأخرى من أجل ترسيخ العدالة التصالحية كبديل لنظام العدالة الجنائية؛

- في ألبرتا، تساعد لجان العدالة للشباب، والكثير منها يعمل في مجتمعات الشعوب الأصلية، في تحويل شباب الشعوب الأصلية عن نظام المحاكم الجنائية من خلال معاقبتهم خارج نطاق القضاء. وبناء على طلب المحكمة، قد تنفذ هذه اللجان عملية دائرية في المجتمع المحلي تشمل الشباب، والأسرة، والضحية، وكبار السن، وغيرهم لتقديم توصيات بعقوبات؛
- من خلال "خطة عمل الشباب السود" في أونتاريو، تعمل الحكومة على زيادة الفرص المتاحة أمام الأطفال والشباب والأسر السود عن طريق مجموعة من الاستثمارات البرنامجية للمساعدة في القضاء على أوجه التفاوت النظامية القائمة على أساس العرق التي يعاني منها أطفال وشباب السود في التعليم المدرسي والجامعي وفي العمالة، فضلاً عن الأطفال والشباب المخالفين للقانون.

العزل الإداري

- ٩١- العزل الإداري هو تدبير تشريعي يُلجأ إليه كخيار أخير في دائرة السجون في كندا لكفالة سلامة الموظفين والزوار والسجناء وللحفاظ على أمن السجون.
- ٩٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت الحكومة الاتحادية مشروع القانون C-56 لإدخال إصلاحات على تدبير العزل الإداري. وحدد المشروع المدة المفترضة لاحتجاز السجناء في العزل الإداري بـ ١٥ يوماً، وهي مدة بدأ العمل بها ١٨ شهراً بعد تاريخ بدء النفاذ (ومدة ٢١ يوماً قبل ذلك التاريخ)، ونص أيضاً على إجراء مراجعة خارجية مستقلة لحالات السجناء المحتجزين بعد انتهاء تاريخ الإفراج المفترض، أو السجناء الذين يستمر عزلهم إدارياً لمدة إجمالية لا تقل عن ٩٠ يوماً، أو الذين يعزلون إدارياً أربعة مرات منفصلة على الأقل خلال السنة التقييمية الواحدة.
- ٩٣- وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، حُدثت السياسة الاتحادية بشأن العزل الإداري لحظر تطبيقه على السجناء المصابين بأمراض عقلية خطيرة ويعانون من إعاقات كبيرة؛ وعلى السجناء الحاصلين على شهادة تفيد بإصابتهم بأمراض عقلية وفقاً لقانون الصحة العقلية ذي الصلة في المقاطعة/الإقليم؛ وعلى الأشخاص الذين يعرضون أنفسهم لجروح قد تفضي إلى أذى جسدي خطير أو الأشخاص المعرضين لخطر كبير أو وشيك بالإقدام على الانتحار. ولم يعد من المقبول عزل السجناء الحوامل والمساجين ذوي الإعاقات الحركية الكبيرة، والسجناء الخاضعين للرعاية التوسيعية، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية تستدعي عزلهم.

حفظ الأمن

- ٩٤- هناك العديد من التدابير القائمة التي تنظم استخدام القوة من جانب الشرطة في كندا. ويتلقى ضباط الشرطة التدريب ويستشدون بسياسات تتسق مع الميثاق و"القانون الجنائي" الكنديين، ومع السوابق القضائية المستمدة من قرارات المحاكم بشأن معقولة استخدام الشرطة للقوة.
- ٩٥- وتشمل التدابير المتخذة فيما يتعلق بشرطة الخيالة الملكية الكندية ما يلي:
- تجري الوحدة الوطنية لاستخدام القوة استعراضات سنوية لسياسات استخدام القوة في شرطة الخيالة الملكية الكندية من خلال عملية تشاورية كما تجري بحثاً لاتخاذ قرارات تستند إلى أدلة مستنيرة في مجال استخدام القوة؛

• يتم في إطار السياسة النموذجية لشرطة الخيالة الملكية الكندية لإدارة الحوادث، التي جرى آخر تحديث لها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، توفير التدريب من أجل مساعدة الموظفين في عملية تقييم المخاطر وفي تحديد خيار التدخل المعقول بالنظر إلى مجمل الحالة؛

• يساعد التدريب على التدخل في الأزمات وتخفيف التوتر، وهو تدريب إلزامي لجميع عناصر شرطة الخيالة الملكية الكندية النظاميين، الموظفين على استخدام التدخل في الأزمات وتقنيات تخفيف التوتر من أجل التعامل بفعالية مع حالات الأزمات.

٩٦- وعلى غرار ذلك، تسترشد أعمال الشرطة في المقاطعات والبلديات بالسياسات واللوائح المتعلقة باستخدام القوة. ويتناول تدريب عناصر الشرطة أيضاً مسألة استخدام القوة وتخفيف التوتر.

٩٧- وفيما يتصل باحتمال التنميط العنصري، تقوم سياسة شرطة الخيالة الملكية الكندية غير المتحيزة على الميثاق، و"القانون الكندي لحقوق الإنسان"، وقانون شرطة الخيالة الملكية الكندية، والقواعد والمبادئ التوجيهية المعمول بها في شرطة الخيالة الملكية الكندية. ويتناول تدريب التوعية الثقافية مفاهيم حقوق الإنسان، والتحرش، والتمييز، والأخلاقيات، وأعمال الشرطة غير المتحيزة، كجزء من برنامج تدريب المتدئين في شرطة الخيالة الملكية الكندية. ووضعت عدة أقسام في شرطة الخيالة الملكية الكندية أيضاً تدريبها الخاص في مجال الكفاءات الثقافية الهادفة إلى تعزيز فهم الثقافات واحترامها في المجتمعات المحلية التي تخدمها.

٩٨- كما تتخذ حكومات المقاطعات التدابير اللازمة لمعالجة مسألة التنميط العنصري.

٩٩- ففي أونتاريو، دخلت لائحة تحظر عمليات التفتيش التعسفية في الشوارع حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهي تنطبق عند جمع المعلومات التعريفية في إطار تفاعل مباشر وجهاً لوجه. ويجب على عناصر الشرطة إبلاغ الشخص بحقه في عدم تقديم معلومات عن هويته، وفي معرفة سبب جمع المعلومات، ولا يمكن جمع هذه المعلومات على أساس العرق أو لمجرد وجود الشخص في مكان يسجل معدلات جريمة مرتفعة.

هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والرفاه

١٠٠- تقرر حكومات المقاطعات والأقاليم بأهمية الأمن الاقتصادي والرفاه لجميع الكنديين، وقد اتخذت عدداً من المبادرات المشتركة والمستقلة من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الحد من الفقر

١٠١- يمثل الحد من الفقر أحد مجالات الاختصاص المشتركة في كندا. فقد نفذت بعض الولايات القضائية (أونتاريو، وكيبك، ومانيتوبا، ونيو برونزويك، ونونافوت) تشريعات للحد من الفقر.

١٠٢- ولدى العديد من المقاطعات والأقاليم والبلديات استراتيجيات مستقلة للحد من الفقر تديرها حكوماتها، وفي بعض الحالات، تُنفذ هذه الاستراتيجيات بموجب تشريعات خاصة بالحد من الفقر.

١٠٣ - وتتقاسم هذه الاستراتيجيات أهدافاً مشتركة تتمثل في الحد من الفقر عن طريق زيادة الدخل وأشكال دعم العمالة، وتلبية الاحتياجات السكنية ومعالجة مشكلة التشرد، وتحسين النتائج التعليمية، وتقديم الدعم في مجالي الصحة والرفاه، وإتاحة الوصول إلى خدمات منسقة. وتشمل الأمثلة على الأهداف الأخرى تعزيز احترام وحماية كرامة الأشخاص الذين يعانون الفقر، ومكافحة التحامل ضدهم، وهو ما ورد في "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي" التي وضعتها حكومة كيبيك.

١٠٤ - وتستهدف الاستراتيجيات الفئات السكانية الأشد تعرضاً للفقر. فعلى سبيل المثال، تركز استراتيجية أونتاريو - تحقيق إمكاناتنا - بشكل خاص على الأطفال والشباب، والمهاجرين الجدد، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء اللواتي يُعلن أولادهن لوحدهن، والعزاب الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و ٦٤ سنة، وأفراد الشعوب الأصلية الذين يعيشون خارج المحميات.

١٠٥ - وتعكف حكومة كندا على وضع استراتيجية كندية للحد من الفقر. ولضمان اشتغال الاستراتيجية الاتحادية على الاحتياجات والنهج المتنوعة في جميع أنحاء البلد، قامت الحكومة بما يلي:

- أصدرت تقريراً بعنوان "تقرير عما سمعناه" بعد مشاورات واسعة النطاق مع منظمات الشعوب الأصلية، ومؤسسات الأعمال التجارية، والمنظمات المجتمعية، والخبراء الأكاديميين، والكنديين ممن عاشوا الفقر؛
- أنشأت لجنة استشارية وزارية بشأن الفقر لتكون منتدى لتبادل المعلومات والنقاش المستقل بشأن الحد من الفقر، يجمع بين زعماء المجتمعات المحلية، والخبراء الأكاديميين، والعاملين في مجال الحد من الفقر، والأفراد الذين عاشوا الفقر.

الإسكان والتشرد

١٠٦ - أصدرت حكومة كندا استراتيجية الإسكان الوطنية الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وهي تعطي الأولوية للأشخاص الأشد احتياجاً للسكن، بما في ذلك الفئات السكانية الضعيفة ومنها ما يلي: الناجون الهاربون من العنف الأسري؛ والشعوب الأصلية؛ وكبار السن؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية أو من الإدمان؛ والمحاربون القدامى؛ والبالغون الشباب.

١٠٧ - وتتناول الاستراتيجية الإسكان المجتمعي والميسور التكلفة؛ وإسكان الشعوب الأصلية وسكان المناطق الشمالية؛ والمسكن والمجتمعات المستدامة؛ وهي تشمل ما يلي:

- تشريع جديد يعطي الأفضلية لنهج قائم على حق الإنسان في السكن؛
- هيئة اتحادية للدفاع عن الحق في السكن توصي بإيجاد حلول للعقبات النظامية؛
- مجلس وطني للإسكان يشارك فيه أشخاص متنوعون بينهم أشخاص ذوو تجارب معيشة لتقديم مدخلات عن سياسات وبرامج وبحوث الإسكان؛
- مبادرة مجتمعية للمستأجرين لتمويل المنظمات المحلية التي تساعد الأشخاص المحتاجين لسكن؛
- تقديم حلول إسكانية قائمة على التمييز الإيجابي لصالح الشعوب الأصلية؛

- حملة يشارك فيها الجميع من أجل الحد من التمييز والوصم القائم على اختلاف نوع السكن؛
 - تحليل جنساني قائم على أوجه التقاطع.
- ١٠٨- وتوفر "استراتيجية حكومة كندا لمكافحة التشرد" الدعم المالي لمجتمعات محددة وللشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية والمجتمعات النائية في جميع أنحاء كندا من أجل منع التشرد والحد منه.
- ١٠٩- وتمثل تلبية احتياجات السكن ومكافحة التشرد عنصرين أساسيين من عناصر استراتيجيات الحد من الفقر في الأقاليم والمقاطعات. كما اعتمدت بعض الحكومات، مثل ألبرتا ويوكون، استراتيجيات إسكان ترمي إلى زيادة عدد المساكن الميسورة التكلفة وتحسين حالتها. ومن التدابير الأخرى المساعدة التي تقدمها نونفا سكوتيا في توفير الدفعة الأولى عن طريق قروض معفاة من الضرائب.
- ١١٠- وتشمل استراتيجيات مكافحة التشرد في المقاطعات والأقاليم ما يلي:
- تعتمد "خطة ألبرتا: وضع حد للتشرد في غضون ١٠ سنوات" نهج "المسكن أولاً" الذي يركز على توفير السكن الدائم بالإضافة إلى خدمات الدعم؛
 - تعتمد خطة "ألبرتا لدعم الصحة والانتقال بنجاح إلى مرحلة البلوغ: خطة لمنع تشرد الشباب والحد منه" نهج "الأسرة أولاً" الذي يضمن، حيثما أمكن، لم تشمل الأسر وصلة بشخص بالغ مستقر وقادر على التنشئة؛
 - ساهمت حكومة يوكون، جنباً إلى جنب مع أمة كوانلين دون الأولى، ومجلس تان كواشان ومدينة وايت هورس (عاصمة يوكون)، في وضع خطة بعنوان "آمن في المنزل" لوضع حد للتشرد في وايت هورس، وهي خطة تقوم على نهج "السكن أولاً". وتهدف الخطة إلى زيادة المعروض من المساكن الآمنة والميسورة التكلفة والمناسبة لتلبية الاحتياجات السكنية الأكثر إلحاحاً، ودعم سبل مبتكرة توفر مجموعة متنوعة من خيارات السكن المستدامة، وضمان خدمات الإيواء الآمنة والمناسبة.

الأمن الغذائي

- ١١١- تعكف حكومة كندا على وضع "السياسة الغذائية من أجل كندا" لإتاحة نهج يشمل الحكومة بأكملها في التعامل مع المسائل المتعلقة بالأغذية. وتستند المشاورات الخاصة بهذه السياسة إلى موضوعين هما زيادة إمكانية الحصول على الغذاء الآمن والمغذي، وتحسين الصحة وسلامة الغذاء. ولهذين الموضوعين آثار كبيرة جداً بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان الكنديين، بمن فيهم الكنديون الذين يعانون الفقر، والشعوب الأصلية، ومجتمعات المناطق النائية والشمالية، الذين قد يكونون أكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي وللأمراض المزمنة المتصلة بالغذاء.
- ١١٢- ويجري تناول الأمن الغذائي في استراتيجيات الأقاليم والمقاطعات للحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، تركز الإجراءات ذات الأولوية في إطار استراتيجية نيو برونزويك المعنونة "التغلب على الفقر معاً" (٢٠١٤-٢٠١٩) على المبادرات المجتمعية المتعلقة بإعداد الطعام، وسلامة الغذاء، والحصول على الغذاء الصحي، وانتقال مصارف الأغذية إلى مراكز الأغذية في المجتمعات المحلية، وتوافر الطعام المغذي، وإدارة وتنسيق الغذاء في برامج المساعدات الغذائية الطارئة، وبرامج الفطور المجتمعية في المدارس العامة.

١١٣- ومن الأمثلة على التدابير الإضافية "مبادرة الإجراءات الغذائية المجتمعية" في كولومبيا البريطانية، التي تدعم السلطات الصحية الإقليمية لتمويل خطط العمل المجتمعية التي تدعم الجهود المحلية للحصول على الغذاء وتوفير الأمن الغذائي، و"برنامج قسائم التغذية لفائدة المزارعين"، الذي يوفر إعانات في شكل قسائم للنساء الحوامل ذوات الدخل المنخفض، والأسر التي لديها أطفال، وكبار السن، لشراء أغذية مختارة منتجة في المقاطعات من أسواق المزارعين المحليين.

التعليم

١١٤- تتخذ حكومات المقاطعات والأقاليم إجراءات لزيادة تحصيل الطلاب. وتدرج بعض الحكومات في استراتيجياتها للحد من الفقر بنوداً تتعلق بدعم التعليم ومبادرات تتعلق بتحصيل الطلاب. وتشمل المبادرات الأخرى ما يلي:

- إطار K-12 في مانيتوبا للتحسين المستمر الذي يحلل بيانات تحصيل الطلاب، ويحدد المعايير والأهداف، ويرصد التقدم المحرز نحو تحقيق مزيد من النتائج في مجالي الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب؛
- مجلس نونا سكوتيا لتحسين ظروف قاعات الدراسة الذي يرمي إلى الحد من ضيق وقت المدرسين، الأمر الذي يحد من قدرتهم على دعم التعلم لدى الطلاب.

الصحة

١١٥- اعتمدت حكومات المقاطعات والأقاليم مبادرات وحددت أولويات لتعزيز إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية. وتشمل هذه المبادرات والأولويات ما يلي:

- خطة مكافحة الأمراض المزمنة في نيوفواندلاندا ولابرادور التي تركز على الوقاية، والإدارة الذاتية، والعلاج، والرعاية؛
- تركيز جزيرة الأمير إدوارد على رفاه المرأة، ولا سيما الرعاية المتخصصة في مجال الصحة الإنجابية والجنسية.

١١٦- وفي عام ٢٠١٧، أكدت حكومة كندا استثمارات محددة الأهداف موجهة إلى المقاطعات والأقاليم على مدى عشر سنوات من أجل لتحسين الرعاية المنزلية وخدمات الصحة العقلية، فضلاً عن الاستثمارات على مدى خمس سنوات للمنظمات الصحية على صعيد الاتحاد وفي مختلف المقاطعات والأقاليم لدعم الابتكارات الصحية والمبادرات الصيدلانية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت جميع المقاطعات والأقاليم قد قبلت حصتها من التمويل الاتحادي لتحسين الرعاية المنزلية وخدمات الصحة العقلية. ويحدد "بيان المبادئ المشتركة بشأن الأولويات الصحية المشتركة" أولويات الاستثمارات الاتحادية في مجال الصحة العقلية والإدمان، والرعاية المنزلية والمجتمعية.

الصحة العقلية

١١٧- وضعت جميع حكومات الأقاليم والمقاطعات استراتيجيات في مجالي الصحة العقلية والإدمان. فعلى سبيل المثال:

- تهدف " خطة عمل كيبك للصحة العقلية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠: العمل معاً وبأساليب أخرى" إلى تقديم خدمات متكاملة واجتماعية وخدمات في مجال صحة الجسد والعقل من أجل تحسين صحة المستفيدين من الخدمات وأسرةهم وتحسين الممارسات التنظيمية والسريية؛
- يركز الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ المعنون "العقل والروح: تعزيز الصحة العقلية والتعافي من الإدمان في الأقاليم الشمالية - الغربية" على الوقاية والتدخل المبكر؛ وعلى وضع نظام موجه نحو التعافي؛ وعلى التجربة الشخصية والنتائج. ويمهد الطريق أمام وضع ثلاث خطط عمل محددة هي: الرفاه العقلي للأطفال والشباب؛ والتعافي من الإدمان؛ وخدمات الصحة العقلية؛
- تمثل الوقاية والاكتشاف المبكر والعلاج عنصراً محورياً في " خطة العمل من أجل الصحة العقلية في نيو برونزويك" للفترة ٢٠١١-٢٠١٨. وتشمل أهداف الخطة التركيز على تعزيز الصحة العقلية، وإحداث تغيير في تقديم الخدمات في جميع القطاعات، والكشف المبكر، والتدخل الفعال، وتغيير المواقف والقيم لدى السكان.

١١٨- ويقدم تقرير لجنة الصحة العقلية في كندا، المعنون "تغيير الاتجاهات، وتغيير أنماط الحياة" توصيات بشأن إجراءات حكومات الأقاليم والمقاطعات والمنظمات غير الحكومية.

واو- تعزيز احترام حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

المساعدة الدولية

١١٩- تقرر سياسة كندا في مجال المساعدة النسوية الدولية بأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هو أكثر الطرق فعالية للحد من الفقر المدقع وبناء عالم أكثر سلاماً وشمولاً وازدهاراً. وتقدم كندا مساعدة دولية شاملة تقوم على حقوق الإنسان من خلال ستة مجالات عمل هي: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ والكرامة الإنسانية؛ والنمو الذي يعمل لصالح الجميع؛ والبيئة وتغير المناخ؛ والحوكمة الشاملة للجميع؛ والسلام والأمن.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

١٢٠- ستعزز المبادرات التي أعلن عنها في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ النهج الذي تتبعه كندا من أجل سلوك تجاري لشركات الأعمال الكندية العاملة في الخارج. وسيقوم أمين المظالم الكندي المستقل من أجل مؤسسات مسؤولة بالتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بنشاط الشركات الكندية العاملة في الخارج، وسيقدم المساعدة حيثما أمكن في حل المنازعات أو النزاعات بين الشركات الكندية والمجتمعات المحلية المتضررة، بشكل تعاوني. وسيجري تحقيقاً مستقلاً ويقدم تقريراً في هذا الشأن ويوصي بتعويضات ويرصد تنفيذ توصياته. وستقدم هيئة استشارية لأصحاب مصلحة متعددين المشورة للحكومة ولأمين المظالم الكندي المستقل من أجل مؤسسات مسؤولة حول السلوك المسؤول لمؤسسات الأعمال العاملة في الخارج.